يقول: «إنّ النحاة حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم أخطؤوا من وجهين:

1 - إنهم حين حدّوا النحو وضيّقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرمونا من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوّعة ومقدرتها على التعبير...

2 - إنّهم رسموا للنحو طريقا لفظية فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى»[1].

ويمكن أن نؤوّله على أنّه يعني أن النحاة العرب لم يراعوا تضامن التعبير والمضمون عند بناء منوال الإعراب وأنّهم راعوا صعيد التعبير فحسب.

أمّا القول بأن نظام العوامل هو مظهر من مظاهر التأثر بالفلسفة والمنطق فمحصّله أن النحاة العرب لم يراعوا أيضا تضامن التعبير والمضمون ولكن من جهة تخالف السابقة من حيث إنّها تجعل التقصير في الاكتفاء بمادّة المضمون لا غير. وإلى هذا التأويل نردّ أيضا النقد الموجه للتقدير.

أمّا القضايا الفرعية فهي آيلة إلى أحد هذين التأويلين لّما كانت في أغلبها نتيجة الفرضيات العامّة الكبرى التي اعتمدها المحدثون وسلّموا فيها إجمالا بتأثر النحو العربي بالمنطق أو الفلسفة كما وضّحناه.

لذلك صار لزاما علينا أن نبحث في المنوال النحوي العربي من وجهة الاعتبار هذه وننظر في مدى مراعاة القدماء لتضامن التعبير والمضمون عند إقامة منوالهم.

11 - إجراءات تقطيع النصّ شاهد أوّل على مراعاة القدماء للوظيفة السيميائية عند وضع منوالهم.

وضمن مقاربة أولى، نقول إن بعض المعطيات التي أوردناها للاستدلال على تبلور إجراءات تقطيع النص عند النحاة العرب تدلّ على أن القدماء راعوا تضامن التعبير والمضمون.

---

1 انظر إحياء النحو ص 7، 8.